

Distr.: General
1 February 2016
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٦	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
١٢	ثانيا - الميزانية
١٢	ثالثا - الظروف الاقتصادية
١٢	ألف - لمحة عامة
١٣	باء - الموارد المعدنية
١٤	جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة

ملاحظة المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290216 180216 16-01353 (A)



١٤	الزراعة وصيد الأسماك	دال -
١٥	النقل والاتصالات	هاء -
١٦	السياحة والبيئة	واو -
١٨	الظروف الاجتماعية	رابعاً -
١٨	لمحة عامة	ألف -
٢٠	العمالة	باء -
٢١	التعليم	جيم -
٢٤	الرعاية الصحية	دال -
٢٥	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	خامساً -
٢٦	موقف الدولة القائمة بالإدارة	سادساً -
٢٩	نظر الأمم المتحدة في المسألة	سابعاً -
٢٩	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	ألف -
٣٠	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	باء -
٣٠	قرار اتخذته الجمعية العامة	جيم -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تديره فرنسا. وتُعرّف كاليدونيا الجديدة في الدستور الفرنسي بوصفها مجتمعا محليا فرنسيا ما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويتمتع بحكم ذاتي مُعزّز. تمثل الدولة القائمة بالإدارة: السيد فنسان بوفيه، المفوض السامي للجمهورية (منذ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ١٥٠٠ كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و ١٧٠٠ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير وجزرا صغيرة تعرف بجزر لوايوتي، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة بين وجزر هون. وتضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة إلى الشمال من جزر لوايوتي.

المساحة: ١٨ ٥٧٥ كيلومترا مربعا (الإقليم ككل)؛ ١٦ ٧٥٠ كيلومترا مربعا (غراند تير).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١ ٤٢٢ ٥٤٣ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٦٨ ٧٦٧ نسمة (تعداد السكان لعام ٢٠١٤).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٨٠,٤ عاما للنساء و ٧٤ عاما للرجال.

التكوين العرقي: يتكون سكان الإقليم من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك (١, ٣٩ في المائة)؛ ومن الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، وهم أساسا فرنسيون (٢, ٢٧ في المائة)؛ ومن الواليزيين والفوتونيين (٢, ٨ في المائة)؛ ومن التاهيتيين (١, ٢ في المائة)؛ ومن الإندونيسيين (٤, ١ في المائة)؛ ومن الفيتناميين (٩, ٠ في المائة)؛ ومن الفانواتويين (٩, ٠ في المائة)؛ وأخيرا من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى" (٢, ٢١ في المائة).

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. ويُستخدم نحو ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق محدّدة جغرافيا. وينص اتفاق نومييا على أن لغات الكاناك، إلى جانب اللغة الفرنسية، هي لغات التعليم والثقافة.

العاصمة: نومييا؛ وتقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: السيد فيليب جرمان (منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الأحزاب السياسية الرئيسية: يضم الكونغرس أربع مجموعات سياسية. والمجموعتان المناهضتان للاستقلال هما حزب تجمع كاليدونيا والجمهوريين (ويضم خاصة التجمع - الاتحاد من أجل حركة شعبية، والحركة الشعبية الكاليدونية)؛ أما الاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا فلم يعد يضم العدد الكافي من الأعضاء المنتخبين الذي يؤهله ليكون مجموعة. والمجموعتان المناصرتان للاستقلال هما الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية (الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، والاتحاد من أجل بناء لويوتوي، والدينامية الحدودية الجنوبية وحزب العمال)، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكاناك (حزب الباليكا).

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (انتخابات البلديات) و ١١ أيار/مايو (انتخابات المقاطعات).

البرلمان: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣,٤ مليون من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (٢٠١٣).

نسبة البطالة: ١٤ في المائة (نسبة أفراد القوة العاملة العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٩).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (ولا سيما النيكل)، والتشييد، والسياحة.

الوحدة النقدية: فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ.

لحة تاريخية موجزة: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام ١٧٧٤، وأسمها "كاليدونيا الجديدة". وضمت فرنسا هذا الإقليم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي عام ١٩٤٢، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية كاليدونيا الجديدة لتكون قاعدة عسكرية لها في المحيط الهادئ. وكان نحو ٢٠.٠٠٠ جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليمًا من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكمًا ذاتيًا محدودًا. وشهدت سبعينات القرن الماضي صعود حركة أنصار الاستقلال التي بلغت ذروتها مع اندلاع "أحداث" العنف في الثمانينات. وفي عام ١٩٨٨، أفضى توقيع اتفاقات ماتينيون إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد ١٠ سنوات، أي في عام ١٩٩٨، نصّ اتفاق نومييا على حكم ذاتي تدريجي للإقليم. وسيُجرى، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، استفتاء بشأن السيادة الكاملة لكاليدونيا الجديدة غير أنه لا يمكن إجراء

هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وأمام الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه، إجراء هذا الاستفتاء. وبعد انقضاء هذه المهلة، تحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء ما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - كاليديونيا الجديدة مجتمع محلي ذو طابع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، يخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور ("الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليديونيا الجديدة"). وتمارس الوزارة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، السيدة جورج بو - لانبجوفان، سلطة الدولة في كاليديونيا الجديدة، وتتولى بهذه الصفة تنسيق عمل الحكومة الفرنسية وتنفيذ إجراءاتها مع احترام وضع وتنظيم هذا الإقليم. والدولة القائمة بالإدارة ممثلة في الإقليم بمفوض سام، وهو الجهة الوديعية لسلطات الجمهورية في كاليديونيا الجديدة. ويشغل هذا المنصب حاليا السيد فنتسان بوفيه. ووفقا للقانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، المتعلق بكاليديونيا الجديدة، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات منها العلاقات الدبلوماسية، وضبط الهجرة وشؤون الأجانب، والعمل، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة، وحفظ النظام العام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات السارية. ويجوز له إعلان حالة الطوارئ في الظروف المحددة في التشريعات، ويرجع في هذه المسألة إلى وزير شؤون الأقاليم الواقعة في ما وراء البحار بعد إبلاغ حكومة كاليديونيا الجديدة. وعملا بالتنظيم الإقليمي، تتولى المفوضية السامية في الإقليم إدارة قطاع الدفاع عن كاليديونيا الجديدة. ويوجد في الإقليم نحو ٢ ٢٠٠ من الأفراد العسكريين الفرنسيين، من بينهم عناصر الدرك.

٢ - ويندرج الإقليم في إطار النظام القضائي الفرنسي، ويتسم ببعض السمات الخاصة مثل إلزامية اللجوء إلى قضاة عرفيين في حالة المنازعات بين الأشخاص ذات الصلة بالأحوال المدنية العرفية. وتقع محكمة الاستئناف في العاصمة نومييا، وتتوافر إمكانية اللجوء إلى محكمة النقض في فرنسا.

٣ - وأبصرت حركة الكاناك للاستقلال للنور في سبعينات القرن الماضي استجابة لعملية إنهاء الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وردا على تزايد عدد المهاجرين الوافدين من فرنسا. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بوصفها منظمة جامعة للأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في وقت لاحق من ذلك العام حكومة مستقلة مؤقتة. وبين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قضى نحو ٨٠ شخصا في مواجهات عنيفة وقعت بين أنصار الاستقلال ومناهضيه. وتوقفت أعمال العنف في نهاية المطاف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليديونيا داخل الجمهورية، وهو حزب موالٍ لفرنسا، والحكومة الفرنسية.

٤ - ووفرت اتفاقات ماتينيون قدرا أكبر من الحكم الذاتي المحلي ومساعدات كبيرة تهدف إلى تلافي أوجه التفاوت العميقة بين الجماعات الفرنسية وجماعات الكانك، وكذلك نصّت على إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير بعد ذلك بعشر سنوات. وفي أعقاب المفاوضات التي بدأت في تسعينات القرن الماضي، أبرم المعسكر المؤيد للاستقلال والمعسكر المناهض له اتفاق نومييا عام ١٩٩٨ الذي يحدد نظاما أساسيا جديدا للإقليم. وكان هذا الاتفاق مسلكا وسطيا بين التطلعات السياسية لكل من حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، وسمح بتجنب الحاجة إلى إجراء استفتاء بشأن الاستقلال كان يمكن أن تتسبب نتيجته على الأرجح في توترات حادة، وفقا للدولة القائمة بالإدارة ونظرا للحالة التي كانت سائدة آنذاك. وقد وقع الاتفاق في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ وأقرّ في استفتاء أجري في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بنسبة بلغت ٧٢ في المائة من سكان كاليدونيا الجديدة. وفي وقت لاحق، صدّق كل من الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ الفرنسي على الاتفاق. وأصبحت كاليدونيا الجديدة تُعرّف في الدستور الفرنسي بوصفها مجتمعا محليا فرنسيا ما وراء البحار يتسم بطابع خاص ويتمتع بحكم ذاتي معزّز.

٥ - وينص اتفاق نومييا، في المادة ٥ من الباب الأول، على ما يلي: ”لا بُدَّ من السعي بشكل مشترك إلى تحديد علامات هوية للبلد، من اسم وعلم ونشيد وطني وشعار وشكل للأوراق النقدية، تعبيراً عن هوية الكانك والمستقبل المشترك الذي سيتقاسمه الجميع“. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠، وافق كونغرس الإقليم على ثلاثة من أصل خمسة رموز هوية بوسع كاليدونيا الجديدة التوحد حولها، وهي النشيد الوطني والشعار وشكل الأوراق النقدية. لكنه لم يتمكن من تحديد الاسم والعلم. وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، أعرب كونغرس كاليدونيا الجديدة عن رغبته في أن يجري، في كاليدونيا الجديدة، رفع علم الكانك والعلم الوطني معاً. ونظراً إلى أن هذا الموقف لا ينطوي على قوة قانونية مُلزِمة، يُترك لكل مجتمع محلي حرية اعتماده أم لا. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، رفع رئيس الوزراء، فرانسوا فيون، العلم الكانكي والعلم الفرنسي معاً للمرة الأولى في مقر مفوضية الجمهورية السامية بحضور السلطات المحلية، وكان في زيارة رسمية إلى الأرحبيل. وبدأ تداول الأوراق النقدية الجديدة التي تحمل أشكالاً تعبر عن هوية الكانك في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦ - ويُلزم اتفاق نومييا فرنسا بنقل سلطات معينة، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. وسيُنظّم استفتاء بشأن نيل الإقليم السيادة الكاملة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، غير أنه لا يمكن إجراء هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وأمام

الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه (٣٣ عضواً)، إجراء الاستفتاء بشأن نيل السيادة الكاملة. وبعد انقضاء هذه المهلة، تُحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء ما بين أيار/مايو وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وستُطرح على من يحقُّ لهم التصويت ثلاثة أسئلة حول المواضيع التالية: نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية؛ والحصول على مركز دولي ذي مسؤولية كاملة؛ واتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل المواطنة إلى جنسية. وفي حالة رفض الحصول على الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثانٍ بناءً على طلب ثلث أعضاء الكونغرس (١٩ عضواً). وفي حالة رفض جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث بنفس الشروط. وإذا ظلت النتيجة سلبية، يجتمع أطراف الاتفاق في هذه الحالة للنظر في الوضع. ويرد النص الكامل لاتفاق نومييا في ورقة العمل لعام ١٩٩٨ (A/AC.109/2114، المرفق).

٧ - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من ٥٤ عضواً ويضم جزءاً من الأعضاء المنتخبين في كل من جمعيات المقاطعات الثلاث (١٥ من أصل ٢٢ عضواً منتخباً في مقاطعة الشمال، و ٣٢ من أصل ٤٠ عضواً منتخباً في مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من أصل ١٤ عضواً منتخباً في مقاطعة جزر لويوتوي).

٨ - وعملاً باتفاق نومييا، أنشئت مجموعة موازية من المؤسسات بهدف تأكيد الاعتراف السياسي الكامل بهوية شعب الكاناك. وهناك ثمانية مجالس عرفية، يمثل كل منها منطقة عرفية. ومن جهة أخرى، فإن مجلس الشيوخ العرقي الذي تمتد ولايته القضائية إلى الإقليم كله وتكون رئاسته تناوبية يتألف من ١٦ عضواً (يختار كل مجلس عرقي اثنين منهم). ويقوم الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة باستشارة مجلس الشيوخ العرقي في الأمور المتعلقة بهوية الكاناك. وللمجلس الشيوخ ميزانية لأداء عمله (المادة ١٤٧ من القانون الأساسي رقم ٩٩-٢٠٩ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩).

٩ - وتنقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة بين التيار المؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة جزءاً من فرنسا والتيار المناصر للاستقلال، مع وجود فروق دقيقة داخل كل تيار. ومنذ انتخابات عام ٢٠١٤، يتألف الكونغرس من ٢٩ عضواً غير مؤيد للاستقلال و ٢٥ عضواً مؤيداً للاستقلال. والحركات غير المؤيدة للاستقلال الممثلة حالياً في الكونغرس هي حزب تجمع كاليدونيا وله ١٦ مقعداً، وحزب الجمهوريين وله ١٠ مقاعد، وجبهة الوحدة ولها ٣ مقاعد، (يلزم ٦ مقاعد لتشكيل مجموعة). أما المجموعات المؤيدة للاستقلال الممثلة في الكونغرس فهي الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وتجمع الأحزاب القومية ولها ١٥ مقعداً، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال وحزب تحرير

الكاناك وله ٩ مقاعد، ورابطة الكاناك الاشتراكية ولها مقعد واحد. وانتخب السيد تيري سانتا (حزب الجمهوريين) رئيسا للكونغرس في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، خلفاً للسيد غايل يانو (الاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا).

١٠ - وتتكوّن الحكومة الرابعة عشرة التي انتخبها الكونغرس على أساس قوائم التمثيل النسبي من ١١ عضواً. وهي تضم ستة أعضاء من المجموعات غير المؤيدة للاستقلال (حزب تجمع كاليدونيا، وحزب الجمهوريين، والاتحاد من أجل بقاء كاليدونيا داخل فرنسا) وخمسة أعضاء من مؤيدي الاستقلال التابعين لحزب الاتحاد الكاليدوني والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكاناك (حزب الباليكا). ويرأسها السيد فيليب جرمان (حزب تجمع كاليدونيا). منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١١ - وهناك عدة هيئات للناخبين في كاليدونيا الجديدة هي: هيئة الناخبين العامة وهيئة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس وجمعيات المقاطعات وهيئة الناخبين الخاصة التي دعيت للمشاركة في المشاورات المتعلقة بالخروج من اتفاق نوميا (انظر A/AC.109/2015/15). ومنذ عام ١٩٩٩، ما فتئ تشكيل هيئة الناخبين لانتخابات جمعيات المقاطعات موضوع نقاشات سياسية وقانونية محتممة بين أنصار الاستقلال وأنصار بقاء كاليدونيا الجديدة داخل فرنسا (انظر A/AC.109/2014/20/Rev.1). وكل عام، تقوم اللجان الإدارية الخاصة، برئاسة قضاة، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس والجمعيات. وتضمُّ هذه اللجان أيضاً مندوباً إدارياً يعينه المفوض السامي للجمهورية، ومندوباً عن رئيس بلدية المدينة، وممثلين اثنين للناخبين في البلدية (واحد من مؤيدي الاستقلال وواحد من مناهضي الاستقلال).

١٢ - وتضمن القانون الأساسي رقم ٢٠١٥-٩٨٧ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ والمتعلق بالاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة تعديلاً لتنظيم وسير عمل اللجان الإدارية الخاصة: وذلك، أولاً، بإضافة "شخصية مؤهلة مستقلة ليس لها حق التصويت، تحدد مواصفاتها ودورها وطرائق تسميتها بواسطة مرسوم"؛ وثانياً، من خلال تعزيز صلاحيات رئيس اللجنة الذي ينفرد بصلاحيات معينة (التكليف بإجراء التحقيقات، والتشاور مع ممثلي المناطق العرفية) كانت حتى ذلك التاريخ منوطة باللجنة. وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات.

١٣ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن هدفها، بصفتها ضامنة لاتفاق نوميا، هو كفالة نزاهة انتخابات جمعيات المقاطعات المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٤ والانتخابات المقبلة. وبناء على ذلك أتيحت، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، إمكانية الاطلاع على قوائم الناخبين

العامّة في انتخابات عام ١٩٩٨ (لم يوضع قط الجدول الملحق الذي ينصُّ عليه القانون)، وهو حق تطالب به الأطراف منذ سنوات. كما قبلت الدولة القائمة بالإدارة البعثة الزائرة التي أوفدها اللجنة الخاصّة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لتمكينها من تفقد تنفيذ اتفاق نوميّا، بكل شفافية، والبتّ في العملية الجارية فيما يتعلّق بإدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتمكّن الوفد بذلك من الاستماع إلى جميع الحركات السياسية والاطلاع على طريقة عمل اللجان الإدارية الخاصّة وأدائها، دون إمكانيّة حضور جلساتها لأنّها ليست جلسات عامّة.

١٤ - وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أنّه تمّ تجميد هيئة الناخبين اعتباراً من ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ولكن السؤال المطروح يتعلّق بمعرفة ما إذا كان يتوجب، في غياب الجدول الملحق، أن يرد اسم الناخب في قائمة انتخابات عام ١٩٩٨، إذا كان يستوفي الشرط المتعلّق بمدة واستمرار الإقامة في كاليدونيا الجديدة، أم إذا ما كان يكفي إثباته في الإقليم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بأي وسيلة وليس تسجيل اسمه فقط في قائمة الناخبين العامّة. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن هذه المسألة كانت موضع خلاف بين الأحزاب السياسية. وفي ضوء المطالبات بشطب أسماء بعض الناخبين، اعتبرت الدولة القائمة بالإدارة في البداية أن تسجيل الأسماء في قوائم الناخبين العامّة لعام ١٩٩٨ ليس شرطاً لا غنى عنه لإدراجها في قوائم الناخبين الخاصّة بانتخابات جمعيات المقاطعات. ثم تطورت السوابق القضائية للمحكمة العليا بشأن مسألة تفسير أحكام القانون الأساسي المتعلّق بهيئة الناخبين. وقضت المحكمة في أواخر عام ٢٠١٤ بأنه على الرغم من وصول الشخص المعني إلى كاليدونيا الجديدة قبل عام ١٩٩٨، فإن عدم تسجيل اسمه في قائمة الناخبين العامّة لعام ١٩٩٨، يستتبع أنه لا يفي بشروط التسجيل في قوائم الناخبين الخاصّة بانتخابات جمعيات المقاطعات.

١٥ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن هذا الموقف الذي أكدته المحكمة العليا هو موقف الحكومة الفرنسية بالنسبة لمراجعة عام ٢٠١٥. وإذا كان موقف الحكومة الفرنسية قد أرضى الاتحاد الكاليدوني، فقد احتجت عليه بقوة المجموعات غير المؤيدة للاستقلال. وأثار هذا التحول في الاتجاه والمنهجية توترات خلال أعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، رفضت اللجان بالأغلبية ٥٠٢٢ من طلبات الشطب. وعليه، فإن أعضاء لجنة المواطنة التابعة لجهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني يواصلون الطعن في عمل اللجان الإدارية للمراجعة وأعربوا عن شكوك في صدق القائمة الانتخابية الخاصّة لاستفتاء الانسحاب من الاتفاق التي ستضعها تلك اللجان ذاتها.

١٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة ، فإن هيئة الناخبين الخاصة للاستفتاء سيكون القصد منها أن تشمل أساساً الأشخاص الذين استقروا في كاليدونيا الجديدة قبل تاريخ ٣١ كانون/ديسمبر ١٩٩٤ ، والأشخاص الذين لهم أو كان لهم المركز العرقي، وأولئك الذين ولدوا في كاليدونيا الجديدة ويوجد فيها مركز مصالحهم المادية والمعنوية. ولم تتشكل هذه الهيئة عملياً مع العلم أن المادة ٢١٨ من القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ تنص على شروط العضوية فيها. وفي ضوء الرغبة التي أعربت عنها لجنة الموقعين على اتفاق نومييا في أواخر عام ٢٠١٤ ، نظرت الحكومة الفرنسية في إمكانية تعديل القانون الأساسي للسماح بالتسجيل التلقائي لفئات معينة من الناخبين في هذه القائمة الانتخابية الخاصة. ولكنها اصطدمت برأي حاسم جداً من قبل مجلس الدولة قلص هامش التصرف المتاح لها. وهكذا فإن مشروع القانون الأساسي الذي يحترم بدقة رأي مجلس الدولة لم يحظ بتأييد الكونغرس لأنه لا ينص إلا على التسجيل التلقائي للناخبين المؤهلين للمشاركة في استفتاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والناخبين الذين لديهم المركز العرقي (وهي فئة لا ينتمي إليها إلا الكاناك). وردا على ذلك، نظمت الكتلة غير المؤيدة للاستقلال مظاهرة في نومييا يوم ٢٤ نيسان/أبريل أمام المفوضية العليا، بعد يوم من وصول كلود بارتلون، رئيس الجمعية الوطنية.

١٧ - وفي هذا السياق، جمع رئيس الوزراء في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لجنة خاصة مؤلفة من الموقعين على اتفاق نومييا. ومكّن هذا اللقاء من : (أ) تعزيز قائمة فئات الناخبين الذين يمكن تسجيلهم تلقائياً في القوائم الانتخابية للاستفتاء؛ (ب) ووضع مبدأ لتعديل عضوية اللجان الإدارية الخاصة لإعداد قوائم الناخبين وإشراك القوى السياسية في عمل لجنة الخبراء؛ (ج) والاتفاق على إجراء تحقيق لمعرفة جزء المنازعة المتعلق بتشكيل قوائم الناخبين الخاصة بانتخابات جمعيات المقاطعات الذي يهمل الأشخاص الذين استقروا في الإقليم بعد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وحزبها الذي يهمل الأشخاص الذين استقروا قبل ذلك التاريخ.

١٨ - وبعد اجتماع لجنة الموقعين ذلك، تسنى إصدار القانون الأساسي رقم ٢٠١٥-٩٨٧ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ والمتعلق بالاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة، بعد إعلان اتساقه مع الدستور . وبالإضافة إلى إصلاح تنظيم وسير عمل اللجان الإدارية الخاصة المذكورة أعلاه، فإن الإسهامات الأساسية لهذا القانون تتمثل فيما يلي:

(أ) إنشاء لجنة استشارية لتوفير المشورة القانونية للجان الإدارية الخاصة بشأن طلبات التسجيل القائمة على الشرط المرتبط بالمصالح المعنوية والمادية لطالب التسجيل؛

(ب) التسجيل التلقائي لأربع فئات من الناخبين في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء (انظر القانون الأساسي رقم ٢٠١٥-٩٨٧ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، المادة ٢١٨-٢).

١٩ - وفيما يخص تقييم نطاق المنازعة المتعلقة بالقوائم الانتخابية لانتخابات جمعيات المقاطعات، اتفق الشركاء السياسيون على أنه من الضروري لتسوية المنازعة الانتخابية اعتبار تاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أساسيا بالنسبة لتطبيق تقييد هيئة الناخبين. وأقروا بأنه لا يمكن اكتساب أي حق بعد ذلك التاريخ. ويُنتظر أن تقدم نتائج عملية تقييم نطاق المنازعة الانتخابية في كاليديونيا الجديدة إلى لجنة الموقعين في اجتماعها المقرر ليوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، ليتسنى للشركاء الاتفاق على ما سيقروونه بالنسبة لمختلف فئات الناخبين.

٢٠ - وبموافقة الجماعات السياسية، طلبت الدولة، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى الأمم المتحدة النظر في تعيين خبراء مستقلين في اللجان الإدارية الخاصة المسؤولة عن مراجعة القوائم الانتخابية في كاليديونيا الجديدة وفي لجنة الخبراء الاستشارية.

ثانيا - الميزانية

٢١ - أكدت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليديونيا الجديدة أعلنت، بالنسبة لعام ٢٠١٥، عزمها على البدء في استعادة قدرتها على التمويل الذاتي حتى تتمكن من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها إزاء شركائها الماليين، وتظل واحدا من مُحركّات النمو الاقتصادي من خلال استثماراتها. وفي إطار هذه الميزانية، أعلنت عن الحد من نفقات التشغيل العامة لديها. وسيجري أيضا خفض نفقات الاستثمار مقارنة بالميزانية الأولية لعام ٢٠١٥ (-٩,٤ بلايين) ويعزى ذلك أساسا إلى إتمام تشييد المجمع الاستشفائي.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٢ - وفقا للشعبة الإحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تمتلك كاليديونيا الجديدة واحدا من أغنى الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ. وتعود هذه السمة الخاصة جزئيا إلى الدور الهام الذي يؤديه تعدين النيكل وتجهيزه في اقتصاد الجزيرة. فإنتاج النيكل يمثل أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع إيرادات التصدير. غير أن التوزيع الجغرافي للدخل في الإقليم لا يزال

متفاوتا بشدة: فمقاطعة الجنوب تمثل نحو ٨٥ في المائة من مجموع دخل الأسر المعيشية، ومقاطعة الشمال ١١,١ في المائة، ومقاطعة جزر لويوتي ٣,٩ في المائة. ويعتمد الاقتصاد اعتمادا شديدا على التحويلات المالية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية والتي مثلت حوالي ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالموارد المالية التي تقدمها فرنسا، يخصص ٤٨ في المائة لتمويل القطاعات الحكومية؛ ويعاد توزيع ٥٢ في المائة على المجتمعات المحلية، لا سيما في إطار مشاريع التنمية. ومن جهة أخرى، يعاني الإقليم من عجز هيكلية تجاري كبير.

٢٣ - وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة شهدت نموا مطردا خلال العقد الماضي. فمستوى المعيشة في الإقليم يضاهي الآن مستوى المعيشة في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية ويقترّب من مستوى المعيشة في نيوزيلندا التي تحتل المرتبة الثانية في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا. وهذه الدينامية دعمتها مشاريع تشييد البنى التحتية الرئيسية، ويشمل ذلك خصوصا مصنعي التعدين في كل من غورو وكونيامبو ودعمها أيضا نمط الاستهلاك القوي. ومنذ منتصف عام ٢٠١١، شهد نمو الاقتصاد الكاليدوني تباطؤا مرتبطا بانتهاء الأشغال الكبرى. وقد تعافى الاقتصاد على امتداد عام ٢٠١٤، ولكنه أصبح يندرج ضمن وتيرة نمو أكثر اعتدالا مما كان عليه في الماضي.

باء - الموارد المعدنية

٢٤ - تحتل كاليدونيا الجديدة المرتبة الثانية في العالم من حيث إنتاج النيكل، إذ يقدر أنهما تمتلك ما بين ١٥ و ٢٥ في المائة من احتياطات العالم من النيكل. ويُستغل فيها الكوبالت أيضا لأغراض تجارية وعثر فيها سابقا على رواسب من الحديد والنحاس والذهب وتم استغلالها على نطاق صغير. وتقوم بالتعدين نحو عشر شركات، أهمها شركة النيكل (Société Le Nickel)، وشركة تعدين النيكل (Nickel Mining Company) وشركة فال كاليدونيا الجديدة (Vale Nouvelle-Calédonie). أما الجهات الأخرى المشغلة في التعدين فهي شركات التعدين الصغيرة التي تملك أو لا تملك منطقة تعدين والتي تزود شركة النيكل بهذا المعدن أو تصدّره. وفي عام ٢٠١٤، استخرجت كاليدونيا الجديدة ١٣ مليون طن مبتل من الفلزات (٩ في المائة من الإنتاج العالمي)، ومن هذه الكمية، تم تصدير ٥,٤ مليون طن. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن كاليدونيا الجديدة التي تنتج حوالي ٨٣ ٠٠٠ طن من النيكل، لم يكن إنتاجها في عام ٢٠١٤ يمثل سوى ٤ في المائة من الإنتاج العالمي. ومن المتوقع أن تزداد هذه الحصّة ببدء التشغيل الكامل للمصنعين الجديدين في كونيامبو بمقاطعة الشمال وغورو بمقاطعة الجنوب. وازدادت العمالة في قطاعي المعادن والتعدين

بنسبة ٤ في خلال سنة واحدة بحيث أصبح عدد العمال يناهز ٧ ٥٠٠ شخص في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ (يشمل فرص العمل ذات الصلة بالقطاع كالتى يشغلها العمال المتعاقدون أو الناقلون أو المتناوبون).

جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة

٢٥ - كان قطاع البناء والأشغال العامة يمثل في المتوسط ١٠ في المائة من الثروات المتولدة في عام ٢٠١٠ وكان يعمل فيه نحو ١١ في المائة من أجراء الإقليم في عام ٢٠١٤. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن هذا القطاع يعاني اليوم من انتهاء المشاريع الكبرى الرئيسية والتباطؤ في بناء المساكن الجديدة. كما أن نشاط بناء المساكن لذوي الدخل المنخفض ما زال غير كاف إلى حد كبير لتغطية الاحتياجات المقدرة. بيد أن آفاق القطاع آخذة في التحسن، حيث يسمح قانون الإعفاء الضريبي المحلي منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨ على الأقل بتقديم الدعم من جديد لبناء المساكن المتوسطة.

٢٦ - والقطاع الصناعي (عدا الصناعات المعدنية) يتركز أساسا حول أنشطة تركيب الآلات والمعدات وإصلاحها، وتجهيز المواد الغذائية وتصنيع المنتجات (لا سيما المنتجات المعدنية). ودينامية هذا القطاع، الذي كان يمثل ٤ في المائة من توليد الثروات و ٥ في المائة من العمالة بأجر (باستثناء الأنشطة الاستخراجية والطاقة) في عام ٢٠١٠، تستند أساسا إلى إنشاء الشركات التي تضم شخصا واحدا، وهي تشكل ٨٠ في المائة من النسيج الصناعي في كاليدونيا الجديدة.

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٧ - مع أن القطاع الأولي (باستثناء التعدين) يمثل أقل من ٣,١ في المائة من الثروة المتولدة والعمالة بأجر (بعد ٦٥٠ ١ أجيورا في المتوسط كل سنة)، فهو يمثل النشاط الرئيسي لعدد كبير من سكان الأرياف. وتُمارس ثلاثة أشكال من الصيد في الأرياف، حسب المناطق، هي: الصيد في البحيرة، والصيد بالقرب من الشواطئ، والصيد في أعالي البحار. وأصبح هناك أيضا مزارع لتربية القريدس تحظى بدعم خاص من السلطات العامة. وأكدت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتيا في معظم القطاعات الزراعية والحيوانية، ولا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات.

هاء - النقل والاتصالات

٢٨ - يمثل قطاع النقل والاتصالات نسبة ٦,٧ في المائة من القيمة المضافة في الإقليم (رقم عام ٢٠١٠)، و ٦ في المائة من العاملين بأجر (نهاية عام ٢٠١٤)، و ٤,٤ في المائة من الشركات المسجلة. ولدى الإقليم شبكة طرق جيدة داخل مدينة نومييا وحولها. والبنية التحتية للطرق في بقية مناطق الإقليم أقل تطورا، لكنها تتحسن باستمرار. وفي كاليدونيا الجديدة زهاء ٥٠٠٠ كيلومتر من الطرق، نصفها تقريبا معبّد. ويتمحور نشاط الموانئ في كاليدونيا الجديدة حول البنى التحتية لميناء كاليدونيا الجديدة المتمتع بالإدارة الذاتية، الذي يوجد في نومييا، وهو الميناء الفرنسي العاشر وأول ميناء في أقاليم ما وراء البحار، وحرارة نقل الركاب بين الجزر والمراسي البحرية، لا سيما في نومييا الكبرى. وتجري عمليات الشحن البحري من الخارج أو إليه عبر نومييا في الغالب. وكانت الكمية الإجمالية للبضائع من غير خام النيكل التي تم تحميلها أو تفريغها ٣,٢ مليون طن في عام ٢٠١٤. ويعالج الميناء أيضا ٨,٦ ملايين طن من خام النيكل، منها ٥,٥ ملايين طن موجهة للتصدير (والكمية المتبقية هي الخام الذي يجري تفريغه في دونيامبو من مراكز التعدين).

٢٩ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ حصلت كاليدونيا الجديدة على التأهيل في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج الاستثمار للناقلين الجويين. ودخل نقل الصلاحيات المتعلقة بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، لخطوط الملاحة الجوية الداخلية فحسب، حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، ضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة ٩٩,٣٨ في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الدولية الكاليدونية (Aircalin). وتنظم خمس شركات دولية رحلات منتظمة باتجاه هذا الإقليم. وفي عام ٢٠١٤، سُجّل ما عدده ٤٨٠٠٠٠ مسافر (وصول ومغادرة) في المطار الدولي نومييا - لاتونتوتا. وتربط رحلات جوية دولية هذا المطار بالبلدان المجاورة وكذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

٣٠ - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي، يوجد في كاليدونيا الجديدة ١٤ ميناء جويا للملاحة الجوية العامة. وتتقاسم ثلاث شركات النقل العام الداخلي. وتستقطب موانئ جزر لوايوتي الجوية نسبة ٨٠ في المائة من أفواج المسافرين الداخليين (عدا ميناء نومييا - ماجنتا). ومن الجدير بالذكر أيضا تشغيل سفينة ثالثة تؤمن نقل البضائع وإطلاق مشروع لتشييد هياكل أساسية مرفئية على ساحل جزيرة أوفيا.

٣١ - ويضمُّ قطاع الاتصالات اللاسلكية المتعهد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات اللاسلكية وشركاؤه. وفي نهاية عام ٢٠١٤ كانت شبكة الإنترنت النقالة توفر الخدمات لـ ٢٤ ٥٠٠ زبون. وتمت تكملة الخدمات مؤخرًا بتوفير الجيل الرابع من أجيال الاتصالات اللاسلكية الخلوية في الإقليم. والهدف هو الاستمرار في تقليص الهوة الرقمية تدريجياً وتسليس حركة استخدام الإنترنت. وستتيح أشغال تجهيز محطات التكنولوجيا الجديدة تغطية ما نسبته ٨٥ في المائة من الإقليم في مستهل عام ٢٠١٦.

واو - السياحة والبيئة

٣٢ - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وثرواتها الثقافية، بمزايا حقيقية وإمكانات سياحية كبيرة لا تُستغلُّ على نحو كاف. وتشكل هذه الإمكانيات مصدراً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الإقليم. ويمثل قطاع السياحة نسبة تفوق بقليل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي زهاء ٢٠٨ ملايين دولار) ويوفّر ٥ ٥٠٠ فرصة عمل. ويشير المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية إلى أن ١٠٧ ٢٠٠ سائح زاروا كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٤، (نقصان قدره ٠,٥ في المائة على مدة سنة). ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع السوق المتروبولية، وإن كانت فرنسا تظل أهم جهة موفرة للسياح (٣٦ ٥٠٠ سائح) وتتقدم واليس وفوتونا وبولينيزيا الفرنسية وفانواتو وأستراليا واليابان. أما نيوزيلندا وجمهورية كوريا وكندا وأوروبا فتمثل الأسواق الأخرى الموفرة للسياح. وتشهد سوق الرحلات البحرية السياحية أوج ازدهارها: فعدد الزوار الوافدين إلى كاليدونيا الجديدة في سفن الرحلات السياحية بلغ ٤٢٢ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠١٤، بينما لم يتجاوز عددهم ١٢٤ ٠٠٠ زائر في عام ٢٠٠٧. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن هذا العدد من المتوقع أن يبلغ مليون سائح في عام ٢٠٢٠. وتستفيد في المقام الأول من أنشطة الرحلات البحرية السياحية نومييا وليفو وجزيرة بين، وبدرجة أقل جزيرة ماري.

٣٣ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضاهى يتميز بمعدلات توطن عالية ولا سيما التوطن النباتي (٧٦ في المائة)، وبنظم بيئية برية متميزة (الغابات المطيرة والأحراج المعدنية) بعضها مهددٌ بشكل خاص (الغابات الجافة) وبشأن أكبر حاجز شعاب مرجانية في العالم بعد حاجز الشعاب المرجانية الكبير الأسترالي. ويحظى الإقليم اليوم بتسميتين بعد أن حظي بالاعتراف على الصعيد الدولي بوصفه منطقة ثرية بيئياً من حيث تنوعها البيولوجي عالمياً، الأولى عندما أُدرج موقع "بحيرات كاليدونيا الجديدة المرجانية: تنوع الشعاب والنظم الإيكولوجية ذات الصلة" في قائمة مواقع التراث العالمي

لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تموز/يوليه ٢٠٠٨ والثانية عندما أُدرج موقع ”بحيرات المنطقة الجنوبية الكبرى في كاليدونيا الجديدة“ في قائمة مواقع اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٣٤ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، أصبح حفظ التنوع البيولوجي في صلب اهتمامات الحكومة. فقد اتخذت المقاطعات الثلاث إجراءات مختلفة بحكم صلاحيتها في مجال البيئة، وكذلك حكومة كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة. ويشكل إنشاء شبكة من المناطق البرية والبحرية المحمية إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة لحماية التراث الطبيعي. وتضاف إلى المناطق المحمية المنشأة على صعيد المقاطعات المحمية الطبيعية في بحر المرجان التي أُنشئت في عام ٢٠١٤ والتي تعمل هيئة إدارتها على وضع خطة للإدارة بحلول عام ٢٠١٧. وتشمل هذه المحمية كامل المنطقة الخاضعة لولاية كاليدونيا الجديدة، أي ١,٣ مليون كيلومتر مربع. وتجدر الإشارة أيضا إلى أعمال تقييم مجمل الثروة النباتية (أكثر من ٣٠٠٠ نوع) التي قامت بها أفرقة من المتخصصين تابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والهادفة إلى تقييم مخاطر انقراض الأنواع وإدراجها في القائمة الحمراء العالمية. وقد بدأت هذه الأعمال في عام ٢٠١٤، ويُنتظر أن تستمر لفترة خمس سنوات. وتقع على عاتق كاليدونيا الجديدة أيضا مسؤولية تنفيذ اتفاقية واشنطن (الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض) وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، تشكل الأنظمة المعمول بها في كاليدونيا الجديدة (قانون التعدين لعام ٢٠٠٩ وقوانين البيئة في المقاطعات ابتداء من عام ٢٠١٠) إطارا صارما ينظم أنشطة التعدين وأثره في البيئة الطبيعية والبشرية. وهي تتضمن مواد مكرسة لحماية التراث الطبيعي وإدارة الموارد الطبيعية ومنع التلوث والمخاطر وإلحاق الضرر تفرض بالخصوص قيودا شديدة في مجالي الممارسات السليمة والتدابير التعويضية. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح صندوق النيكل الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٩ الإصلاح التدريجي للمواقع التي تدهورت بسبب أنشطة التعدين في الماضي.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٦ - تكشف بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بكاليدونيا الجديدة أن دليل التنمية البشرية في الإقليم مرتفع. فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار يزيد على ٩٦ في المائة، ونسبة الالتحاق بالدراسة (جميع المستويات) تبلغ ٨٩ في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه الاختلال والتفاوت على عدة المستويات، بما فيها المستويان الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن نسبة ٧٤,٤ في المائة من السكان تتركز في مقاطعة الجنوب. وباحتساب ضواحي نوميا، يقطن في منطقة نوميا الحضرية الكبرى ٦٧ في المائة من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في مقاطعة الجنوب ٢٩ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد (٢١٣٥,٢ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في نوميا) مقابل ٥,٣ نسمة فقط في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة الشمال و ٩,٢ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة جزر لوايوتي. وحوالي ٤٠ في المائة من السكان البالغة أعمارهم ١٥ عاماً أو أكثر الذين يعيشون في مقاطعتي الشمال وجزر لوايوتي ليست لديهم شهادات دراسية مقابل ٢٠ في المائة في مقاطعة الجنوب.

٣٧ - ووفقاً للمعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، فإن الأسعار في كاليدونيا الجديدة تفوق عموماً الأسعار في فرنسا بنسبة ٣٤ في المائة، ويصل الفرق إلى ٦٥ في المائة بالنسبة للمواد الغذائية (تقديرات عام ٢٠١٠). وفي أعقاب مظاهرات ضد غلاء المعيشة في أيار/مايو ٢٠١١، أنشأ الكونغرس لجنة خاصة لإعداد اتفاقات اقتصادية واجتماعية ومتابعة تنفيذها. وفي أعقاب اتفاق أول أبرم بين أعضاء الكونغرس وهيئة "غلاء المعيشة" النقابية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بحضور المفوض السامي الفرنسي، وقيام الهيئة النقابية بحركة إضراب بسبب عدم رضاها عن تنفيذ الاتفاق، وُقِّع بروتوكول جديد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣ ينص على تجميد أسعار جميع السلع والخدمات حتى عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٥، وُقِّع اتفاق فيما بين المهن ينص على تخفيض أسعار مجموعة من المنتجات الاستهلاكية. وفضلاً عن ذلك، في آب/أغسطس ٢٠١٤، أفضى المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي والضريبي الذي نظمته حكومة كاليدونيا الجديدة بمشاركة الدولة القائمة بالإدارة والهيئات الممثلة للأجراء وأرباب العمل إلى توقيع اتفاق يعرض في شكل خطة مشتركة للتدابير الاقتصادية والضريبية التي تتعهد الحكومة باتخاذها. وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحكومة الجديدة التي تشكلت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ حرصت على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذه الخطة المشتركة، من خلال أفرقة عاملة مخصصة.

وبالموازاة مع ذلك، شرع المفوض السامي السابق في إجراء مفاوضات مع المصارف بغرض تخفيض الرسوم المصرفية. وقد أبرم اتفاق أول بشأن هذه النقطة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووُقِعَ اتفاق ثانٍ يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ استكمالا للجهود المبذولة في البداية. وتجري حاليا مناقشات مع المصارف بهدف وضع الصيغة النهائية لاتفاق جديد لعام ٢٠١٦.

٣٨ - وانبثق مفهوم ضبط التوازن الاقتصادي من اتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ ومن الرغبة في توزيع فرص العمل والثروات بشكل متنسق على كامل الأراضي الكاليدونية استعدادا لإمكانية الحصول على السيادة المطلقة. وهذا المفهوم هو الذي أفضى إلى حل في كيفية توزيع مخصصات الميزانية الذي كان استباقياً واستفادت منه مقاطعتا الشمال وجزر لويويوي نظرا لأهميتهما الديمغرافية ولأوجه الاختلال التي يتعين معالجتها. وتمثّل أيضا في تنمية منطقة فوه - كونييه - بويجبو في مقاطعة الشمال حيث أنشئ مصنع للنيكل.

٣٩ - وبعد خمسة عشر عاما على إبرام اتفاق نومييا، يُعدُّ مصنع شركة كونيامبو للنيكل المساهمة المبسّطة في فوفوتو (بلدية فوه) حجر الزاوية لعملية ضبط التوازن. وبفضل مساندة الدولة القائمة بالإدارة، مكنت اتفاقات بيرسي لعام ١٩٩٨ مقاطعة الشمال من استغلال موارد جبال كونيامبو بهدف تجميع حصتها التي تمكنها من حيازة أغلبية الأسهم (٥١ في المائة) في شراكتها مع الشركة الصناعية غلينكور لإقامة مصنع في هذه المقاطعة. ودخل المصنع طور الإنتاج منذ أكثر من سنتين ولكن حادثا حصل في واحد من فُرنيه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عرقل تطور الإنتاج. ويتمثل الهدف في نهاية المطاف في إنتاج ٦٠ ٠٠٠ طن من النيكل الحديدي سنويا، بما أن الحقل الموجود في الجبال سيمكّن من تزويد المصنع لفترة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ عاما.

٤٠ - وفي منطقة الجنوب الكبرى، قدمت الدولة القائمة بالإدارة والاجتمعات المحلية أيضا الدعم لتشييد مصنع للتعددين، هو مصنع غورو الذي تشغله شركة فال كاليدونيا الجديدة. وتمتلك شركة فال كندا ما نسبته ٨١ في المائة من أسهم هذا المصنع، بينما تمتلك شركة التعددين في الجنوب الكاليدوني، وهي شركة مساهمة تضم المقاطعات الثلاث، نسبة ٥ في المائة من أسهمه (١٤ في المائة تمتلكه شركة يابانية). ويجري استغلال مصنع غورو باعتماد طريقة معالجة الخامات بالسوائل لاستخلاص الفلزات، وهي طريقة تتيح الاستفادة من المعادن ذات نسب الكثافة المنخفضة. واستمر في عام ٢٠١٥ نمو هذه الشركة التي يعمل بها نحو ١ ٢٦٠ عاملا.

٤١ - ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، فإن مجموعة شركة التعدين جنوب المحيط الهادئ (تابعة لمقاطعة شمال) بالإدارة، تمتلك أيضا نسبة تصل إلى ٥١ في المائة، في إطار شراكة مع شركة كورية للصناعة الفولاذية من وحدة للصناعة المعدنية أقيمت في غوانيانغ بجمهورية كوريا تبلغ قدرة إنتاجها ٣٠ ٠٠٠ طن سنويا. وأضيف خط إنتاج ثان لهذه الوحدة بحيث تصل قدرتها إلى ٥٤ ٠٠٠ طن سنويا.

باء - العمالة

٤٢ - وفقا لتقديرات العمالة التي أجراها المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، بلغ عدد فرص العمل في كاليديونيا الجديدة ١٠٠ ١٠٠ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٠,٥ في المائة خلال سنة. ويمثل العمل بأجر في القطاع الخاص ٧٢ في المائة من مجموع العمالة بأجر، مقابل ٢٣ في المائة للعمل في القطاع العام (وهذه النسبة موزعة كالتالي: ٢٥ في المائة منهم موظفون حكوميون، و ٣٦ في المائة موظفون تابعون لكاليديونيا الجديدة، و ٣٩ في المائة منهم متعاقدون). وكان نظام كاليديونيا للعاملين لحسابهم الخاص (أصحاب المشاريع، الذين يطلق عليهم اسم "المرخص لهم" ومديرو الشركات الحائزون لأغلبية الأسهم) يضم ٢٣ ٠٠٠ شخص في نهاية عام ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٢,٧ في المائة خلال سنة. وفي عام ٢٠١٤، سجل العمل بأجر في القطاع الخاص زيادة طفيفة (+٠,٦ في المائة). وسجل العمل في القطاع العام زيادة طفيفة أيضا في عام ٢٠١٤ (+٠,٤ في المائة)، تعزى إلى الخدمة المدنية للإقليم (+٢ في المائة)، فيما ظلت الخدمة المدنية للدولة ثابتة. وعلى امتداد السنوات العشر الأخيرة شهدت اليد العاملة زيادة بنسبة ٢٥ في المائة، وكان ذلك يعزى أساسا إلى الخدمة المدنية لكاليديونيا الجديدة (+٢٧ في المائة، في أعقاب عمليات متتالية لنقل الصلاحيات)، وإلى الاستعانة بالموظفين المتعاقدين (+٣٣ في المائة).

٤٣ - وتتضح الفوارق بين المناطق كذلك بجلاء في سوق العمل، فعدد العاطلين عن العمل مرتفع بشكل خاص في مقاطعة الشمال. وعلى أية حال، تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها اتخذت تدابير تصحيحية لإعادة التوازن. فقد دخل القانون رقم ٢٠١٢-٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ والمتعلق بحماية العمالة المحلية وتعزيزها ودعمها حيز النفاذ حيث تم تعيين أعضاء اللجنة المشتركة المعنية بالعمالة المحلية في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٢. وينص هذا القانون على أن يكون توظيف مواطني كاليديونيا الجديدة هو القاعدة. وفي حال عدم وجود مواطن وتساوي كفاءات المرشحين، ينبغي لرب العمل أن يوظف شخصا لديه

ما يثبت إقامته في الإقليم مدة كافية. ويجري العمل حالياً على اعتماد القانون المحلي الرامي إلى تشجيع العمالة المحلية في الخدمة المدنية لكاليدونيا الجديدة.

٤٤ - ويواصل بعض ممثلي الكانك الإعراب عن قلقهم إزاء تدفق العمال المهاجرين إلى كاليدونيا الجديدة. واعترفت حكومة الإقليم بهذا الأمر، موضحة أن الهجرة تشمل العمال ذوي المهارات العالية والفنيين والإداريين، غير المتوافرين في القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهراً، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقاً لحكومة كاليدونيا الجديدة، قام ثلاثة أرباع العمال المهاجرين الذين يشتغلون في منشأة النيكل في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل ولم يبق إلا ١٠٧ عمال أجنب في الموقع. وتسارعت وتيرة التسريح في مصنع مقاطعة الشمال حيث انخفض عدد العمال الأجانب المقيمين إقامة طويلة إلى ٣٣٩ عاملاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مقابل نحو ٤٠٠٠ عاملاً في تموز/يوليه ٢٠١٣.

جيم - التعليم

٤٥ - يتابع الدراسة في كاليدونيا الجديدة ٧٠ ٨٨٦ تلميذاً وطالبا منهم ٣٥ ٠٧٤ في ٢٥٩ من المدارس الابتدائية العمومية والخاصة و ٣١ ٧٥٢ في المدارس الثانوية العامة والخاصة. بموجب عقود (١٨ ٨٧٠ تلميذاً في ٥٦ مدرسة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي و ١٢ ٨٨٦ تلميذاً في ١٩ من المعاهد الثانوية وفروعها - للمرحلة الثانية من التعليم الثانوي).

٤٦ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى تنظيم العديد من أنشطة الانفتاح الثقافي والدولي في المدارس لحفز النجاح في الدراسة والمساهمة في الاندماج الإقليمي لكاليدونيا الجديدة. ولكاليدونيا مركز متميز في المنطقة الأوقيانوسية وهي قطب من أقطاب الفرائكفونية في منطقة المحيط الهادئ. وتشهد كاليدونيا الجديدة نحو ١ ٠٠٠ رحلة إلى الخارج يقوم بها سنوياً تلاميذ وطلبة ومدرسون ولديها حوالي خمسين شراكة مدرسية تربطها في المقام الأول بمؤسسات في نيوزيلندا وأستراليا واليابان وفانواتو وفيجي. ومن الإنشاء المعتمز لأقسام دولية أسترالية في المدارس والمعاهد الثانوية أن يعزز هذا الانفتاح الدولي المدرج ضمن أولويات المشروع التعليمي لكاليدونيا الجديدة.

٤٧ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تحظى جامعة كاليدونيا الجديدة التي تأسست في عام ١٩٩٩ بخصوصية تتمثل في أنها جامعة فرنسية وأوروبية في خدمة التنمية في كاليدونيا الجديدة وخارج نطاق المنطقة الأوقيانوسية. ويندرج المنهج الدراسي لهذه الجامعة في النظام الأوروبي المتكون من البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والذي يكفل جودة

التدريس المقدم وفق معايير تشترك فيها جميع جامعات المنطقة الأوروبية (عملية بولونيا). وفي مجال البحوث، مكّن تضافر القوى (جامعة كاليدونيا الجديدة وهيئات البحوث في كاليدونيا الجديدة) حول رؤية علمية وتكنولوجية مشتركة من تكوين اتحاد البحوث والتعليم العالي والابتكار في كاليدونيا الجديدة في تشرين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويهدف مشروع هذا الاتحاد إلى تحسين التصدي للتحديات الكبرى التي تطرحها التنمية المستدامة في كاليدونيا الجديدة ويتمحور حول ثلاث غايات مواضيعية هي: تنمية التنوع البيولوجي، وتحسين الصحة والنهوض بالتطور الاجتماعي والثقافي والمؤسسي. وفي هذا الإطار وعن طريق مجالات التخصص التي استحدثتها جامعة كاليدونيا الجديدة، أصبحت أنشطة البحث التي تقوم بها تستهدف بشكل أكثر تحديدا دراسة التنوع البيولوجي البري والبحري؛ ودراسة معدن النيكل والبيئة التي يوجد فيها؛ والحيز المكاني المتميز بتعدد الثقافات والأجناس الأديبية الشفوية والمكتوبة، والتنظيمات الاجتماعية والسياسية القديمة أو المعاصرة. وتضم الجامعة معهدا عليا للدكتوراه مشتركاً مع جامعة بولينيزيا الفرنسية وخمسة أفرقة بحوث، وتستقبل كل سنة عددا من الطلاب الدوليين، من بينهم طلاب حاصلون على منحة من حكومة فانواتو.

٤٨ - وعلى صعيد التعليم العالي، استقبلت جامعة كاليدونيا الجديدة أكثر من ٣٠٠٠ طالب في عام ٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠٠٣، اتخذت الجامعة عدة مبادرات على الصعيد الدولي ترمي إلى تشجيع تنقل الطلبة والمدرسين من الإقليم وإليه وتعزيز التبادلات وأشكال التعاون في مجال البحوث مع جامعات وبلدان منطقة المحيط الهادئ. وقد تجسدت هذه السياسة في توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة مع جامعات في المنطقة (أستراليا ونيوزيلندا وفيجي واليابان) وتنقل عدد متزايد من الطلبة.

٤٩ - ومن خلال برنامج "كوادر المستقبل"، تلقى التدريب ١٥٨٠ متدرباً يضعون اليوم كفاءاتهم في خدمة مختلف المجتمعات المحلية والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. وتبلغ نسبة الكانك ٧٠ في المائة من هؤلاء المتدربين. وكان معدل النجاح مرتفعا بينهم: فنسبة ٩٥ في المائة من المتدربين يحالفهم النجاح في الاندماج المهني في غضون الأشهر الثلاثة التي تعقب عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. وتتواصل المساهمة المالية للدولة القائمة بالإدارة منذ عام ٢٠٠٦ بمبلغ قدره ٥,٤ ملايين يورو وتساهم كاليدونيا الجديدة بمبلغ قدره ٥٠٠.٠٠٠ يورو. واتخذت إجراءات جديدة مع تحديد المتدربين الذين يتلقون تدريبا ومتابعتهم في اختصاصات الامتياز التالية:

(أ) التدريس في التعليم الثانوي العام: تم من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ اعتماد ٢٠ متدربا أصلهم من الكانك، وبذلك ارتفع عدد الأساتذة المعتمدين الكانك ليصل إلى ٤٩ في القطاع العام (أي بزيادة قدرها ٥٠ في المائة)؛

(ب) الطب والمهن ذات المستوى العالي المتعلقة بقطاع الصحة: في عام ٢٠١٥، أصبح يزاول مهنة الطب أربعة من الكانك تلقوا الدعم من برنامج "كوادر المستقبل"؛

(ج) القضاء والوظائف المتعلقة بالقطاعين القضائي والقانوني؛

(د) الإدارة العليا، وبصفة عامة، الوظائف المتعلقة بممارسة السلطات السيادية.

٥٠ - وفي مجال صون النظام العام، اتخذ إجراءان هامان يتمثلان في ما يلي: إنشاء مركز لتدريب أفراد الدرك المساعدين المتطوعين في كاليدونيا الجديدة (تم تدريب ١٩ شابا في عام ٢٠١٥)؛ وتوفير مسار طلاب شرطة الجمهورية، وهو برنامج وضعت وزارة الداخلية بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية يتيح للشباب المنتدبين للعمل بصفقتهم مساعدين أمنيين الحصول على التدريب الأساسي اللازم لممارسة هذه المهام. ووفق الدولة القائمة بالإدارة، يعتبر عامل الاندماج هاما جدا لأن هذا البرنامج يتيح الإدماج في صفوف الشرطة للشباب الذين ينتمون إلى مختلف الأحياء أو المقاطعات أو الأوساط الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تعكس تركيبة خريجي دورة من الدورات دائما بشكل وفي مختلف المجتمعات المحلية للإقليم. و ٩٤,٥ في المائة من أفراد الشرطة الوطنية معينون محليا. وأخيرا، أتاح تنظيم اختبار تنافسي في عام ٢٠١٤ في كاليدونيا الجديدة انتداب ضباط سجون محليين.

٥١ - واتخذت الدولة القائمة بالإدارة أيضا إجراءات بهدف إعادة التوازن، من قبيل إبرام اتفاقية أولوية التعليم مع معهد باريس للدراسات السياسية التي نُفذت في عام ٢٠٠٩ وأدت إلى قبول ١٦ طالبا من بينهم سبعة طلاب كانك أو فتح مدارس داخلية للطلاب المتفوقين في مقاطعتي الشمال والجنوب وجزر لويوتو تستوعب ١٣٠ طالبا من الصف الأول الثانوي إلى صف الثانوية العامة (نسبة ٩٥ في المائة منهم كانك).

٥٢ - وتضاعف هيئات التدريب المهني والتعليم العالي الأخرى أيضا جهودها منذ ١٠ سنوات. وهذه الهيئات هي معهد التدريب في مجال المهن الصحية والاجتماعية لكاليدونيا الجديدة ودار المعلمين لكاليدونيا الجديدة وكلية إدارة الأعمال والتجارة (التي تخرج منها أكثر من ٥٠٠ شخص). وتوجد أيضا ثلاثة أقسام تحضيرية تؤهل للدخول إلى المعاهد العليا. ويختص المعهد الوطني للفنون والمهن بالتدريب المستمر للكبار ويستقبل طالبا وأجراء وعاطلين عن العمل.

٥٣ - وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صعبة، تتيح الإجراءات التي اتخذها الجيش الفرنسي عن طريق كتبية الخدمة العسكرية المكيفة تدريبهم في مختلف الحرف اليدوية (الميكانيك والبناء والأشغال العامة وتربية الماشية والفندقة وخدمات المطاعم)، وإدماج ٦٠٠ شاب كالكيدوني كل سنة. ويتعلق الأمر بعنصر دعم ذي طابع اجتماعي في إطار عسكري يهدف إلى إيجاد حل شامل لما يواجهه الشباب من إقصاء وبطالة واستبعاد اجتماعي وأميّة. ومن المتوقع أن يواصل هذا البرنامج توسعه بالنظر إلى ما حققه من نجاح، ولا سيما في مقاطعة الشمال. ويبلغ معدل الإدماج ٧٦ في المائة و ٩٠ في المائة من المتطوعين هم من الكاناك.

دال - الرعاية الصحية

٥٤ - منذ عام ١٩٩٠، سجل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في كاليدونيا الجديدة زيادة قدرها سبع سنوات. وفي عام ٢٠١٢، كان يقدر بـ ٨٠,٤ سنة للنساء و ٧٤ سنة للرجال. ومتوسط العمر المتوقع الذي يعتبر مؤشرا على المستوى العام للمعيشة، يجعل أيضا كاليدونيا الجديدة في مرتبة دون فرنسا بقليل ومن الأوائل في أوقيانوسيا. وكدليل على جودة الرعاية في مجالي التوليد وطب الأطفال في البلد، يشهد معدل وفيات الرضع انخفاضاً مطرداً: ٢٧ في الألف في عام ١٩٨٠، و ١٠,٧ في الألف في عام ١٩٩٠ و ٣,٩ في الألف في عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من أن هذا المعدل يظل أعلى بقليل من المعدل المسجل في فرنسا (٣,٦ في الألف)، فهو أقل بكثير من معدلات البلدان المجاورة.

٥٥ - وحسبما أفادت الدولة القائمة بالإدارة، تنتشر بين السكان الكاليدونيين أنواع الإدمان انتشاراً كبيراً، ولا سيما تعاطي المشروبات الكحولية والمخدرات والتدخين. وقد عملت السلطة القائمة بالإدارة والمجتمعات المحلية على تنسيق خطة استراتيجية للمحافظة على الصحة ستعتمدها كاليدونيا الجديدة في السنوات القادمة. وتنطلق هذه الخطة من المداورات بشأن الصحة التي نظمت في آب/أغسطس ٢٠١٥؛ وتتسق أهدافها مع السياسة العامة لمنظمة الصحة العالمية بالنسبة للمنطقة، ولا سيما ما يتعلق بمفهوم الجزر التي تتوافر فيها مقومات الصحة، ذلك أنها تتوخى نهجها شمولياً إزاء السياسة الصحية.

٥٦ - ويوجد بالإقليم مستشفىان عامان (٥٢٧ سريراً و ٢٨ من أماكن العيادة الخارجية)، ومرفقان خاصان (٢٣٥ سريراً و ٥٩ من أماكن العيادة الخارجية) ومستشفى واحد متخصص (١٨٥ سريراً و ٨٣ من أماكن العيادة الخارجية). ويجري تنفيذ عدة مشاريع لإعادة تصميم الخدمات الاستشفائية.

٥٧ - وفي ضواحي نومييا، يُنتظر أن يصبح المجمع الاستشفائي في كوتيو الذي بلغت ميزانية إنشائه ٥٥٠ مليون دولار جاهزا للعمل في عام ٢٠١٧. وسوف يجمع في موقع واحد، المستشفى الجديد للإقليم وسعته ٣٢٩ سريرا، إلى جانب هيكل أساسي لوجستي (المجمع اللوجستي) للصحة ومعهد باستور لكاليدونيا الجديدة ومجمع علاج السرطان. ويهدف هذا المركز الاستشفائي إلى تجميع المنشآت المتهالكة أحيانا في مجمع صحي متطور للغاية أقيم على ٢٠ هكتارا ومندمج اندماجا تاما في بيئته الحضرية والطبيعية. ويستند التصميم العام للمشروع أساسا إلى استغلال أشكال الطاقة المتجددة. وتوفر الدولة القائمة بالإدارة جزءا من هذا التمويل في إطار عقود إنمائية. وفي نومييا، يجري الجمع بين مواقع العيادة الخاصة الثلاثة لتشكيل مركز استشفائي خاص في موقع واحد في نوفيل. وقد بدأت الأشغال في عام ٢٠١٥، ومن المقرر أن يجري الافتتاح في عام ٢٠١٨. وهذا المشروع الذي تبلغ ميزانيته ١٢٠ مليون دولار سيجتاز للمنشأة الجديدة طاقة استيعاب قدرها ٢٦٩ سريرا. وستكون جميع الأنشطة الطبية متوفرة على مساحة قدرها ٢٥٠٠٠ متر مربع. وفي مقاطعة الشمال، سيعاد تنظيم خدمات المستشفيات عن طريق إنشاء مستشفى جديد به ٥٨ سريرا في كوني بميزانية قدرها ٥٥ مليون دولار وعن طريق تخصيص أنشطة موقعي كوماك وبوانديمي لرعاية المتابعة وإعادة التأهيل بحلول عام ٢٠١٦. وعلى مستوى المقاطعات، هناك مركز صحي - اجتماعي يقدم الرعاية الصحية العامة المتكاملة في كل بلدية من الإقليم تقريبا. وقد تم تجهيز ٧ منها بما مجموعه ٧٨ سريرا.

خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٨ - يحدّد القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ. ومن أجل ترجمة اتفاق نومييا إلى واقع ملموس، تعتزم كاليدونيا الجديدة أن تصبح عضوا كامل العضوية. وقد أكدت الدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، تأييدها التام لها وأعربت عن ذلك مجددا بمناسبة مؤتمر القمة بين فرنسا وأوقيانوسيا المعقود في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٣، تولت جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني الرئاسة التناوبية لمجموعة رأس الحربة الميلانيزية، وكان ذلك بمناسبة حفل نُظّم في نومييا. وعُقد المعرض التجاري واجتماع وزراء الاقتصاد للمنظمة في نومييا في عام ٢٠١٥.

٥٩ - وكاليدونيا الجديدة عضو أيضا في جماعة منطقة المحيط الهادئ التي يوجد مقر أمانتها في نومييا. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك فيها كاليدونيا الجديدة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ووكالة الصيد البحري التابعة لمتدى جزر المحيط الهادئ، ومفوضية الصيد البحري في منطقتي المحيط الهادئ الغربية والوسطى، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومنظمة منطقة المحيط الهادئ لمكافحة تعاطي المنشطات، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وافقت حكومة فرنسا على أن تشارك كاليدونيا الجديدة، بشكل مستقل وبدون حق التصويت، في اجتماعات اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

٦٠ - وواصلت كاليدونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز إقليم منتسب من أقاليم ما وراء البحار، وهو مركز منحتة لها معاهدة روما. ويوجد مكتب المفوضية الأوروبية المعنية بالبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار لمنطقة المحيط الهادئ في نومييا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقّع الوزير الفرنسي لشؤون التعاون والوزيرة الفرنسية لشؤون أقاليم ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة على اتفاقية بشأن استضافة نواب كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وتم تعيين المندوب الأول لكاليدونيا لدى سفارة فرنسا في ولينغتون في عام ٢٠١٢.

سادسا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦١ - اجتمعت لجنة خاصة للموقعين على اتفاق نومييا في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في باريس برئاسة رئيس الوزراء وبحضور وزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار. وكان الدافع وراء الاجتماع هو نظر مجلس الشيوخ في مشروع قانون أفضى إلى كثير من التوتر يتعلق بحصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة. وقد مكن الاجتماع الشركاء في اتفاق نومييا من التوصل إلى اتفاق على توسيع نطاق إمكانيات الإعفاء من إجراءات الإدراج في القوائم الانتخابية الخاصة بالاستفتاء.

٦٢ - وفيما يتعلق بالقوائم الانتخابية الخاصة لانتخابات مجالس المقاطعات، أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الشركاء أحاطوا علما بوجهات نظرهم المتباينة ولكنهم اتفقوا على أن الضرورة السياسية تقتضي الإسراع بتسوية هذه المنازعة التي تأخر وتعرقل التحضير للانتخابات المقبلة التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للمصير المشترك لسكان كاليدونيا.

وقد خلصت الدولة الفرنسية إلى وجود إجماع لدى الشركاء على اعتبار تاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ أساسياً لتطبيق تقييد هيئة الناخبين. فهم جميعاً متفقون على الإقرار بأنه لا يمكن اكتساب أي حق في التصويت بعد ذلك التاريخ. وعلى هذا الأساس، اقترحت الدولة الفرنسية وسيلة محايدة وجدولاً زمنياً سوف يمكن من تسوية المنازعة في موعد أقصاه الاجتماع المقبل للجنة الموقعين. وتحقيقاً لهذه الغاية، وافق الشركاء الكاليدونيون على اقتراح قيام خبراء موثوق بهم، في أقرب وقت ممكن، بتقييم لنطاق المنازعة الانتخابية. وبناء على ذلك التقييم، سوف يواصل الشركاء الحوار السياسي لدراسة الظروف التي يمكن فيها فعلاً ضمان تقييد هيئة الناخبين الخاصة لدى مراجعة القوائم بالنسبة للحالات ما بعد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي مقابل ذلك، سيحدد الشركاء القنوات السياسية التي تمكن من الاعتراف، وفقاً لمبدأ الإنصاف، بشرعية بالحالات الفردية لما قبل ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفيما يتعلق بتشكيل اللجان الإدارية الخاصة لمراجعة القوائم الانتخابية، اتفق الشركاء على أن يضموا إلى عضويتها، بصفة مراقب، شخصية مستقلة ومؤهلة. واتفقوا أيضاً على إنشاء لجنة خبراء استشارية.

٦٣ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الدولة الفرنسية، بوصفها شريكاً في اتفاق نومييا، كلفت، من خلال رئيس الوزراء، السيد كريستناشت والسيد ميرل بمهمة استماع ومشورة لدى الحكومة بشأن تنفيذ الاتفاق وتبعاته. وفي إطار هذا المسعى، ونظراً لتعقيد المسائل القانونية التي ستنشأ، فإنه أياً كان الاختيار الذي سيمارسه الكاليدونيون بحرية، اقترح رئيس الوزراء إنشاء فريق خبراء لدعم هذه المهمة. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، كان إنشاء هذا الفريق محل توافق في الآراء خلال الاجتماع الثاني عشر للجنة الموقعين المعقود يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويعكس هذا التوافق في الآراء رغبة جميع الموقعين على اتفاق نومييا والمجموعات السياسية في المضي قدماً بالمناقشة حول المستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة. ويضم هذا الفريق شخصيات من خلفيات متنوعة ومشهود لها بمعرفتها لكاليدونيا الجديدة ومؤسساتها، ويُنتظر أن يساهم في إثراء الأفكار. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تيسير التفاعل مع هؤلاء الخبراء، أنشئ فريق عامل جامع، تحت رعاية المفوض السامي؛ يجمع بين الموقعين على اتفاق نومييا وممثلي الأحزاب السياسية المشكّلة في مجموعات في الكونغرس. كما تم عقد لقاءات ثنائية مع كل الجهات الفاعلة المحلية (السياسية والمنتمة إلى المجتمع المدني).

٦٤ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنه تم تناول ما مجموعه ثمانية مواضيع بهدف أساسي هو تمكين سكان كاليدونيا الجديدة من أن يقرروا، عن وعي، مستقبلهم والعلاقة التي

يرغبون في أن تربطهم بفرنسا. وعقب الاجتماع الأول الذي مكن من تحديد أسلوب العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تم تكريس حلقة العمل الأولى لموضوع "العدالة". وتسنى لأعضاء البعثة إجراء تقييم للاحتصاص المطبق من أجل تحديد نطاقه العام قبل عرض المشاكل التي قد تنشأ بناء على الافتراضات الأساسية للمستقبل المؤسسي في شكل صحيفة استبيان بشأن المستقبل. وقد اتبعت هذه المنهجية في مختلف مراحل العمل. وتناولت حلقة العمل الثانية موضوع "العملة والائتمان". وعُرضت الفرضيات الرئيسية الأربع للتطور المحتمل في هذا المجال، وهي: الإبقاء على فرنك الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ بسعر صرف ثابت مقابل اليورو، والانتقال إلى اليورو، وسك عملة خاصة بكاليدونيا الجديدة، وإنشاء نظام مستوحى من أداء منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية. وخصص الاجتماع الثالث لموضوع "النظام العام والحريات العامة" وتركزت المناقشات على جعل الإدارات السيادية تابعة لكاليدونيا الجديدة، وتحديد التسلسل السيادي في إطار تقاسم الاختصاصات والاعتراف بالنظام العرفي. وتناولت حلقة العمل الرابعة موضوع "الدفاع". وتم أيضا تناول مواضيع "التعليم والبحوث" و "تنظيم السلطات العامة". وجرت دراسة تطور وضع المؤسسات لتيسير وتبسيط عملها، والاعتراف بالشهادات، وطرائق عمليات التبادل في مجال التعليم. وخصص الأسبوع الأخير من الأعمال لموضوعي "العلاقات الخارجية" و "المواطنة والجنسية".

٦٥ - ووفقا للسلطة القائمة بالإدارة، تم الاتفاق على إشراك المجتمع المدني لتوسيع نطاق المناقشة إلى خارج المجال السياسي. وهكذا قدم الخبراء مداخلات في العديد من المجتمعات المحلية وكذلك في الجامعة. وفي هذا السياق أيضا تم بث برنامجين تلفزيونيين بشأن هذه الأعمال. وكان لهذه المداخلات صدى إيجابي بشكل خاص لدى السكان وهي تشكل دليلا على الاهتمام المتزايد بهذه القضايا.

٦٦ - ويُنتظر أن تعرض خلاصة كل هذه الأعمال على لجنة الموقعين في شباط/فبراير ٢٠١٦. ويجب على اللجنة أن تتمكن أيضا كل مجموعة سياسية من التعبير عن موقفها من جميع هذه المواضيع.

٦٧ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنه بالنسبة للمجال الاقتصادي، اتفقت لجنة الموقعين المجتمعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على ضرورة أن تكون لكاليدونيا الجديدة سياسة تعدين ثابتة: إدارة وتنمية الموارد المعدنية، وتصدير المعادن الخام، وهيكل المساهمين في شركات التعدين، ومساهمة النيكل في الثروة حاضرا ومستقبلا. وأبرزت

التعبئة الهامة لشركات التعدين والناقلين الخلاف بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن عدد من القضايا الاستراتيجية.

٦٨ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه، في ضوء استفتاء عام ٢٠١٨ بشأن تقرير المصير، يشكل النيكل رهانا كبيرا. وعلى خلفية النزاع الذي يخوضه الناقلون هناك رؤيتان متباينتان للتنمية الاقتصادية والسياسية في كاليدونيا الجديدة. فمن ناحية أولى، هناك رؤية ليبرالية تنطوي على تدخل محدود من السلطات العامة المسؤولة في المقام الأول عن تحديد قواعد اللعبة، ومن ناحية ثانية، هناك رؤية حمائية تنطوي على المساهمة في رأس مال المصانع والوقف التدريجي للصادرات؛ وهما رؤيتان تتجاوزان الانقسام بين مؤيدي الاستقلال وغير المؤيدين له. وفي هذا السياق، عقد المفوض السامي بانتظام اجتماعات لفريق عامل يتألف من الموقعين ورؤساء المؤسسات بهدف تحديد "استراتيجية داخلية" فيما يتعلق بالنيكل.

سابعاً - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٩ - أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار المعقودة في ماناغوا (نيكاراغوا) من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، أدلى ببيان كل من ممثل الدولة القائمة بالإدارة وممثل حكومة الإقليم. وشارك في الحلقة أيضا خبيران مستقلان من كاليدونيا الجديدة.

٧٠ - وفي الجلسة الثامنة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة التي عقدت في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أدلى ببيانات ممثلو كل من الدولة القائمة بالإدارة وسيراليون وبابوا غينيا الجديدة. وخلال الجلسة نفسها، استمعت اللجنة الخاصة إلى العديد من مقدمي الالتماسات من بينهم رئيس كونغرس كاليدونيا الجديدة، وممثل للجنة المعنية بالعلم والثقافة التابعة للكونغرس وزعيم مجموعة الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية في كونغرس كاليدونيا الجديدة، وممثل جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني (انظر A/AC.109/2015/SR.8).

٧١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة الخاصة، بدون تصويت، مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة عرضه ممثل بابوا غينيا الجديدة (A/AC.109/2015/L.12).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٧٢ - في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدلى ببيان ممثل جزر سليمان، متكلماً أيضاً نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة بلدان رأس الحربة الميلانيزية (انظر A/C.4/70/SR.3). وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به السيد تييرى كورناي، وزير الميزانية والإسكان والطاقة والتنمية الرقمية ووسائل الإعلام السمعية البصرية في حكومة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/70/SR.3). واستمعت اللجنة أيضاً إلى أربعة من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/70/SR.3).

جيم - قرار اتخذته الجمعية العامة

٧٣ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٩٩/٧٠ استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/70/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً.